

الحل هو الاخصار عندى لاذ الاصل ووصف النبي هو
 الحل على الموضع ويؤيده ما قاله النبي في ستم الخافقة ان النصب على المحل
 هو القياس على ما يروى بالنسب **قول** لا يجوز انما عملها ههنا منسب
 لزومها للعلمة وعدم معارفتها اباها **قول** خلاف العارضة اي الحركة
 العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء اي فاذ جوت انما عملها
 وعلة تجوز انما اسمت حركة الاعراب من حيث انها تطلع مع دخول
 حرف النداء ونزول بزواله وكما صل ان كلامنا الكسرة والضمة المقدرة
 في نحو يا سيوه حركة بنا لکنهم جوزوا الاتباع في حركتي المقدرة
 التي جعلتها العامل وهي الضمة دون حركة البناء الاصلية وهي
 الكسرة لما اذا الاولى وان كانت حركة بنا لکن تتحرك على الثانية من حيث
 كونها اسمت حركة الاعراب من جهة انها تطلع او نزول ولتنبه
 هذه الحركة بخلاف الاعراب في النداى المرد منها **قول**
 سلام الله يا صلحها **قول** وليد عليك في مطر السلام
قول
 احمد ولان خير خمينة في قوسها والفعل محل معرف
 وقد الفر بضم في هذه المسئلة يقول
 يا هو لا تخبروا انما ذلك ما كرم له لفظا وموصفات
 ولا يراعا لفظ في كانه والموصفات قد يراعيها
 وقد يراعيها عن اللفظ بقوله يا هو لانه من افراد المسئلة
 ومراده بالموصفين الضمة المقدرة والنصب الذي هو محل
 السناد في قوله وفيه وذلك كدخول لا فتقول في تابع اسم لا لا سيويه
 ظرف بالفتح انما عال للفتح المقدر وطرفيا بالنسب انما عال لهما
 فان اسم لا يجر محل نصب وظرف بالرفع نظر المحل لامع اسمها
 لان حكمها مرفوع بالابتداء عند سيويه ويمتنع ظرف استعاضا
 لكن المرفوع به **قول** معرف تقدمه كسرة والاعراب في الفعل
 على خلاف الاصل لان الاصل فيه البناء والاسم بالعطف **قول**
 ولا قال لهما اي على الصواب ونقل الشاطبي عن بعضهم ان
 الفعل المنصارع الموحى بنون التوكيد ميا شرة او غير مباشرة
 ليس معرفا ولا بنينا فهو حالة بين حالتين كالمضاف ليا المتكلم

هذا هو اللفظ الذي هو محل معرف

والصحيح

والصحيح انه اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم تكتب
 مباشرة وسابق ذلك **قول** انما كامنون على نزع الحاء في اللفظ
 او على مثال من المني الذي هو المتد اعلى راي سيويه اي حاله
 كون بنيابه مستغنا عنه **قول** لانه الاصل في البناء الجار والمجرور
 بالاصل وهو في اللغة ما يبي علمه غيره ويطلق في الاصطلاح على
 معان احسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لان البناء على السكن
 هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك ان الناصب الاعراب والاصل
 الاعراب ان يكون باطرفة فضده وهو البناء في الاصل فيه
 السكن فحتمًا المتضاد وايض البناء تقبل للزومه حالة واقدة
 والسكون خفيف فناسب ان يدخل الاصل فيه ذلك ليحصل المتبادل
قول في وقوعه متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة
 والمراد وقوعه في الظاهر والاقى للقيسة ان الضمة وطحا
 الضمة في الخبر والحال ليد الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل
 الذي هو حمله في كون الفعل يقع موقع الاسم في الضمة محل منع
 لان الضمة لا تظنون الا حمله مما ذكره من المواضع الاربعة مسلم
 في جماعد الموصول فان الفعل فيه لسبب وانما موقع الاسم
 لان ضلة الموصول لا تظنون الا بحمله فتدبر **قول** والامر مبني
 على الكون ان فان صحيح الاخر وانبيه وهو حدث ان كان
 مقبل الاخر كما بيان **قول** وذهب الظرفون مقابل للقول الاصح
 هو قول البصريين وقد مر من هذا القولين بان الظاهر
 اصنافا من يمتص كما ضمها جار وما تلووه خلاف الاصل الذي
 هو بنا الافعال فلا يرتك من غير ضرورة داعية اليه سيما
 مع مترادف التظن **قول** مقدرة حال من لام الامر في الضمة
 معدير او معنى كونها مقدرة انما غير ملحوظ بها **قول** وقفا
 منصوب على الظرفية نوسما اي في حالة الوقف وهذا هو ان
 مما يقال ان الالف التماس مد في حال الوقف في الالف التماس
 بالضمه والمخروم مساطن الالف فلا التماس ويحصل جوا **قول**
 ان الالف التماس حصل في حالة الوقف ويبنى الالف التماس ولو في صورة
قول ثم اي محمرا الاصل فان قلت خلا حرك ما بعد حرف

بها